الحريات العامة في الفضاء العمومي بالمغرب، في محاولة فهم تأثر القانون بالنسق السياسي: حالة حرية الاحتجاج

Public Freedoms in the Public Space in Morocco: An Attempt to Understand the Impact of Law on the Political System The Case of the Freedom to Protest

حسناء بيشرادن hasna bichraden

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

ملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين النسق السياسي والقانون، وتبين هذا الأمر من خلال تتبع مسار الحريات العامة في الفضاء العمومي بالمغرب، والذي عرفا تضييقا وانفتاحا، حسب فترات تاريخية مختلفة، تتوزع بين فترات التقويض على ممارسة الحريات العامة بما فيها الاحتجاج، والتي اتسمت بالصراع بين المجتمع والدولة، وانعكاسها على ممارسة الحريات العامة، بتأثير النسق السياسي على بنية القانون وتطبيقه، ثم فترات انفتاح الفضاء العمومي أمام ممارسة الحريات العامة عموما وحرية الاحتجاج خصوصا، استفادة من الفرص المتاحة، وتطبيق القانون، وتعديلات دستورية وسياسات حقوقية التي وضعتها الدولة، مما يشير على انفتاحها أمام ممارسات الحريات، وشكلت العدالة الانتقالية، مرحلة حاسمة أثرت على ممارسة الحريات والفضاء العمومي بشكل إيجابي، وتراجع العنف والصراع، وانبثاق الثقة بين المجتمع والدولة، تفاعلا مع بناء دولة الحق والقانون، إذ يبقى القانون في علاقة ترابطية مع السياقات وما تتميز به.

كلمات المفاتيح: الحريات العامة، الفضاء العمومي، الاحتجاج، القانون، النسق السياسي.

Abstract: This study addresses the relationship between the political system and law, illustrating this issue by tracing the trajectory of public freedoms in the public space in Morocco, which has experienced both restrictions and openings depending on different historical periods. These periods range from times of repression of public freedoms, including the right to protest, characterized by conflict between society and the state, and its impact on the exercise of public freedoms, influenced by the political system on the structure and application of law. There have also been

periods of opening the public space for the exercise of public freedoms in general, and the freedom to protest in particular, benefiting from available opportunities, the application of the law, constitutional amendments, and human rights policies established by the state, indicating its openness to the practice of freedoms. Transitional justice has formed a crucial phase that positively affected the exercise of freedoms and the public space, leading to a decline in violence and conflict, and the emergence of trust between society and the state, interacting with the construction of a state based on law and rights. Thus, the law remains in a relational connection with the contexts and characteristics it embodies.

Keywords: Public Freedoms , Public Space,, Freedom to Protest, Law, Political System.

مقدمة:

يتطلب تناول علاقة الحريات العامة بالفضاء العمومي، تفكيك الإطار العلائقي الذي يجمع بين النسق السياسي والبنية القانونية والسلطة، مما يشكل ميكانيزمات تؤثر في ممارسة هذه الحريات، مما يترجم علاقتها بالدولة والنسق السياسي، إما بالحديث عن علاقة إيجابية أو علاقة سلبية، حسب طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع التي تدخل كعامل أساسي في هندسة ملمح ممارسة الحرية في الفضاء العمومي، وأقصد هنا الحريات العامة بما فيها حرية الاحتجاج السلمي كحرية في تماس واضح مع السلطة، هذه الحرية التي شهدت وضعيات مختلفة في الفضاء العمومي.

وتتخذ العلاقة بين الحرية والسلطة أشكالا متعددة، فتارة يطبعها الجدل وتارة يطبعها التوافق، وذلك حسب الظرفيات والسياقات التي تؤثر على ممارسة الحرية في الفضاء العمومي، مما يضفي انطباعات على ممارسة الأفعال الجماعية باتخاذها أشكالا تتناسب مع طبيعة النسق السياسي، فتظهر أحيانا بشكل عفوي ذي طابع انتفاضي لجماهير ثائرة في حشود جماعية، تستغل الفرص للظهور في فضاء عمومي منغلق ومراقب يمنع استعماله لممارسة حرية الرأي والتعبير، وتظهر في حين آخر بطابعها السلمي في نسق سياسي منفتح، يتميز بتواجد فرص سياسية ساهمت في احتلال الفضاء العمومي، بفضل إعادة النظر في جدلية الحرية والسلطة والحق والقانون، باستفادتها من فرص تراجع منسوب الاضطرابات السياسية، نتيجة تبني الدولة لمقاربة قانونية حقوقية، بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لأنه من دعائم وأسس الفضاء العمومي النقاش والتداول بتبادل الحجج، وكل الآراء فيه قابلة للنقد والتغير، مما يضفي على النقاش الديمقراطية التشاركية – التداولية– باحترام الرأي والرأي الآخر المضاد، وكل الآراء قابلة للنقد[1].

وهذا ما يمكن تفسيره حسب ما ذهب إليه كارل بوبر بقوله: "يؤكد الواقع العملي وجود علاقة متينة بين الديمقراطية والحرية وذلك من خلال المطابقة بين البلدان الحرة في العالم، والبلدان الديمقراطية وهي مطابقة تقود إلى اكتشاف ما هو متوقع، البلدان الديمقراطية هي البلدان الحرة والعكس بالعكس والبلدان الأقل حرية هي البلدان الأقل ديمقراطية والعكس بالعكس أيضا"[2].

فهناك فترات تميزت بانغلاق ملحوظ وصراع وتوتر بين الدولة والمجتمع يحكمه القمع والعنف، وصنفت خلاله ممارسة الحريات العامة في الفضاء العمومي ضمن خانة الممنوع وغير المرغوب فيه من طرف النظام السياسي، مما أدى إلى التضييق عليها وتقويضها بشتى الوسائل بما فيها القانون وذلك بتنفيذه وتأويله، الأمر نفسه يسري على حرية الاحتجاج الذي غاب بشكله العقلاني المنظم، فتم اختراق الفضاء العمومي بالتمرد والانتفاض.

[1] Jurgen Habermas, De L'éthique de la discussion, Tr. Mark Hunyadi, Les éditions du Cerf ,1992, paris, p.89.

[2] كارل بوبر، الحرية والديمقراطية، ترجمة عقيل يوسف، مراجعة مُحَمَّد عبد الجبار الشبوط، الناشر، مركز الحوار ترجمان، الطبعة الأولى 2009، الكويت، ص 14.

غير أن هذه الوضعية ستعرف تراجعا ولو بشكل نسبي وتدريجي في فترات التسعينات، بتوفر الفرص السياسية التي فرضت بعض التحولات في توجهات الدولة وتعاملها مع الحريات العامة عموما وحرية الاحتجاج بالأخص، وهي مرحلة جد هامة في ظهور حركات اجتماعية جديدة في الفضاء العمومي والذي عرف انفتاحا أدى إلى انخراط عموم فئات المجتمع.

وفي هذا الإطار ربط "إيمانويل كانط" الفضاء العمومي بالتفكير في العمومية، واستعمال العقل، باعتباره فضاء سيؤدي إلى تكوين الدولة العالمية والمواطن العالمي انطلاقا من المبادئ العامة، التي تتطور بفعل الحرية والعدالة والفضيلة، وفي هذا الصدد يقول " أن ثمة مهمة سياسية منوطة بالفضاء العام. فهو المجال الذي تتبلور فيه حركة الفكر ويشهر سلاح النقد إزاء كل ما يتناقض ويتنافر مع الحرية والعدالة والفضيلة"[1].

كانت الثنائية هي العنوان الأبرز لهذه الفترات التي تميزت بالاختلاف والمفارقة في هذه الأزمنة حسب العديد من الباحثين، والمتمثلة في: الصراع والسلمية، الانفتاح والانغلاق، التمرد والتظاهر، السلطوية والديمقراطية. وهذا ما يفسره "بن حمد حوكا" بقوله "تلعب الثقافة السياسية دورا بالغ الأهمية في تشكيل المخيال الجمعي وأنسجة الوعي القاعدية لدى المجموعات الاجتماعية، وتشكل هذه العناصر الأرضية الفنومنولوجية التي يقوم عليها جانب كبير من الأنظمة السياسية، حيث تتأثر هذه الأخيرة بطبيعة القيم السائدة في المجتمع وتتجاوب مع التحولات الثقافية والاجتماعية التي تخترقه من الداخل"[2]، لذا ما هي أبرز الأشكال التي عرفها الاحتجاج في سياقات مختلفة بالمغرب؟ وما طبيعة العلاقة بين النسق السياسي والقانون؟ وكيف تتأثر ممارسة الاحتجاجات والفضاء العمومي بهذه العلاقة؟

وسنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في المحورين التاليين:

- المحور الأول: الحرية والقانون في سياقات الصراع بين الدولة والمجتمع
- المحور الثاني: التوجه نحو دولة الحق والقانون وأثارها على الفضاء العمومي

المحور الأول: الحرية والقانون في سياقات الصراع بين الدولة والمجتمع

يمكن فهم انغلاق الفضاء العمومي بخصوص ممارسة الحريات الفردية والحريات الجماعية من خلال مجموعة من الاحتمالات التي تحيل إلى تسلط الدولة ودخولها في صراع مع المجتمع، ويظهر هذا الصراع بشكله المادي وشكله الرمزي في بعض السياقات الزمنية بالمغرب، التي عانت فيها مجالات ممارسة الحريات العامة في الفضاء العمومي من سيطرة الأجهزة الأمنية، وما رافقه من إنماء حدة العنف والعنف المضاد، وذلك أمام تشظي حقوق الإنسان وارتفاع منسوب الاحتقان والتوترات الاجتماعية، التي دفعت الدولة إلى فرض مراقبة شديدة على الفضاء العمومي أمام ممارسة الحريات العامة بما فيها حرية الاحتجاج، ولقد وظفت الدولة مختلف الآليات لتدبير هذه المرحلة واعتمد بعضها على القمع والعنف والتعذيب، إضافة إلى وضع تقييدات تباشر قانون ممارسة مجموعة من الحريات

[1] إيمانويل كانط، مشروع السلام الدائم، ترجمة عثمان آمين، دار المدى 2007، ص 37.

[2] بن أحمد حوكا، الجسد المستباح في الثقافة السياسية العربية: خصائص العلاقة بين الاستحواذ على الموارد والنزوع إلى اقتطاع الحياة، مجلة الباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، ع.7، أغسطس 2020، ص 76.

العامة، لأن القانون في نهاية المطاف ليس إلا نصوصا تتعرض في تطبيقاتها للتنفيذ والتأويل، الذين تتدخل فيهما مجموعة من الاعتبارات والمحددات التي يرسمها النسق السياسي، ويصوغها نحو اتجاهات تحافظ على مكانته واستقراره أمام أي فرص قد تهدده.

ويساهم العمل في رصد هذه الفترة على استكشاف البنى العلائقية التي تجمع بين الحرية والسلطة والقانون والديمقراطية، كمفاهيم تتداخل وتتشابك وفق رغبات الدولة والنسق والمجتمع، وكانت وضعية هذه الفترة مطبوعة بالصراع والمعارضة والعنف والعنف المضاد كمواضيع اتفق عليها مختلف الباحثين والمهتمين بها، مما جعلها حلقة أساسية في دراسة مستويات الرعب السياسي والاستياء السياسي بالمغرب، والذي انعكس على ممارسة الحريات العامة عموما، وحرية الاحتجاج خصوصا، التي احتل مكانها التمرد والانتفاض كأفعال احتجاجية حاولت اختراق الفضاء العمومي المنغلق.

أولا: انغلاق الفضاء العمومي وتأزم ممارسة الحريات العامة

مرت الحريات العامة بالمغرب بمنعطف خطير في سنوات انتهاك حقوق الإنسان، نعتت بسنوات الجمر والرصاص، وهي مصطلحات أطلقت على الأحداث التي عرفها المغرب في فترات من تاريخه، والتي حددت من فترة ما بعد الاستقلال إلى حدود بداية التسعينات، وقد نالت هذه الفترة اهتماما كبيرا لدى الباحثين والسياسيين والحقوقيين، نظرا لأهميتها في عرض مسار واقع مرتبك عُرف بالصراع والتنازع، ولم يسمح لمجموعة من الحريات العامة أن تمارس فيه، حيث كانت أغلب عناوين هذه المرحلة تصب في اتجاه المنع والقمع والتضييق، واستخدمت لاحتواء الصراع ومعارضة السلطة بأساليب تراوحت بين الترغيب والترهيب والعنف بشتى أنواعه، وهذا ما يمكن تفسيره حسب قول "بن حمد حوكا": "إن هوس الحفاظ على ديمومة الجماعة وهويتها السياسية والثقافية، ولو تطلب الأمر بتر بعض من أعضائها، يشكل عصابا جمعيا ملازما للثقافة الجماعاتية وبوتقة بنيوية للعنف"[1].

في هذا السياق، يبدو أن هذه الفترات عرفت تأثر العلاقة بشكل فعلي على تطبيق القانون وممارسة الحريات العامة، وأصبحت جدلية الحرية والقانون والسلطة من ضمن القضايا الكبرى التي تسود المجال العام، في مقابل، ثنائية الحرية والسياسة التي تعد من أكثر المواضيع المثيرة للجدل في مجال الفكر السياسي المغربي.

يصعب استيعاب مسار الحريات العامة وحقوق الإنسان، دون ربطها بهذه الفترات التي تعتبر محورية في دراسة سيرورة مجموعة من المفاهيم من قبيل: المجتمع المدني وحقوق الإنسان، الحريات العامة والصراع السياسي والمعارضة، من جهة، ومن جهة أخرى، تعد مرحلة بارزة في تدارك الفرق بين ماضي ممارسة هذه المفاهيم وواقعها الراهن وذلك وفق المسار الذي خاضته. ومن دون الرجوع إلى هذه المرحلة لا يمكن فهم محددات السياق السياسي كفاعل مؤثر على ممارسات الحريات العامة، ويدخل الاحتجاج ضمن هذه الحريات، فكانت هذه الأخيرة أشد ارتباطا بهذه المرحلة التي شهدت فيها تأزما ملحوظا، بالرغم من وجود ترسانة قانونية إلا أن تأويلها يخدم القمع والتضييق تماشيا مع توترات السياق والتصادم بين المجتمع والدولة، وهذا ما يمكن ملامسته خصوصا بعدما تم تعديل ظهير الحريات العامة 15 نونبر 1958 بظهير 1973.

[1] بن أحمد حوكا، الجسد المستباح في الثقافة السياسية العربية، مرجع سابق، ص 89.

ولقد اعتبر ظهير 1958 خطوة متقدمة في مجال الحريات مكتسبا أهميته من كونه صدر قبل صدور الدستور الذي ينص عادة على الحريات الأساسية المعترف بها من طرف الجميع، ولكن السياق التاريخي الذي ظهر فيه هذا الظهير ربما قد يؤدي بنا إلى تفسيرات أخرى[1]، وكان الهدف من هذا التعديل هو تقييد الحريات العامة، وهو ما يؤكد أن الإصلاح السياسي الذي تمت مباشرته بواسطة تأسيس مجلس استشاري منذ 1956، لم يتبعه طيلة العقود الأربعة الأخيرة تغيير هيكلي في ممارسة السلطة رغم تبني أربعة دساتير (1962، 1970،1972، 1992) والمصادقة على الاتفاقيات الدولية والطابع الليبرالي للقوانين المتحكمة في الحريات الفردية والجماعية[2].

وبالتالي فقد تأزم واقع ممارسة الحريات العامة في هذه الفترة بتأثر البنية القانونية بالسياسة أو بالأحرى بالنسق السياسي، فإذا كانت السياسة في أحدى أوجهها هي العلاقات التي تجمع أطرافا مختلفة تشكل مجتمعة الحياة السياسية، فإن القانون هو الذي يتدخل في تنظيم هذه العلاقات، فإن الإشكال هنا يتخذ دواعيه من بنية النسق السياسي والإخفاقات التي عرفتها الفترة، والمساهمة في اختيار النظام العام للقمع والعنف كأداة مشروعة، نظرا لما خلفته محاولتي الانقلاب ضد النظام في فترة السبعينيات، ولقد قلصت المؤامرات العسكرية وقضية الصحراء مجالات تدخل الأحزاب وجعلتها محدودة الحركة والدينامية، وكانت هذه المؤسسات تشعر جميعها بأن التعددية الخاضعة للمراقبة، والتي كانت تتمتع بها، هي تعددية مصيرها أن تتوقف مباشرة في ساعة تمكن العسكريين من السيطرة على السلطة[3]، وهو ما يشير إلى توتر علاقة النظام بالمجتمع، مما أدى إلى تجديد النظام المخزني، وعمل المؤسسة الملكية على مراقبة جميع القطاعات العمومية والخاصة وذلك بعد المحاولتين الانقلابيتين لسنتي 1971 و 1972[4].

ومن بين أهم الإشكاليات المطروحة في هذه الفترة، الصراع حول الفضاء العام بين المجتمع والدولة، وما نتج عنه من تقييد ممارسة الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان، وهيمنة السلطة على الفضاء الاجتماعي، وبروز قوى متصارعة حولها، وهذا ما يمكن تفسيره بالكفاح السياسي الذي يدور على مستويين، من جهة بين أفراد وفئات وطبقات تتصارع للحصول على السلطة والمشاركة فيها والتأثير عليها، ومن جهة أخرى بين السلطة التي تحكم والمواطنين الذين يقاومونها[5]، وكانت تجليات الصراع حول السلطة حاضرة

[1] إدريس برهون، إشكالية دولة الحق والقانون في المغرب، أطروحة دكتوراه في شعبة القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق_ الدار البيضاء، السنة الجامعية 1999-2000، ص 248.

[2] عبد العزيز بناني، الحركة المغربية لحقوق الإنسان: النضال من أجل المواطنة ودولة القانون، مؤلف جماعي: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف عبد الله الحمودي، الناشر دار توبقال للنشر، طبعة 1998، ص 180.

[3] ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة مُحَمَّد بن الشيخ، مراجعة، عبد اللطيف حسني، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية، منشورات وجهة نظر، الطبعة الأولى 2011، ص 290.

[4] ريمي لوفو، مرجع سابق، ص 292.

[5] موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي، الناشر دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، 1981، ص 17.

في النسق السياسي بين المؤسسة الملكية والمعارضة، ويعد الصراع معطى حاضر بقوة باعتباره عنصرا مميزا للأنساق الاجتماعية، بل إنه العنصر الحاسم في صياغة الثابت والمتغير فيها[1].

وشكلت الأوضاع العالمية أحد أسباب تأزم وتنامي العنف الجمعي في العديد من الدول النامية، كما هو حال المغرب، وخاصة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث دفعت المديونية الضخمة للعالم النامي مصحوبة بركود عالمي في الاقتصاد كثيرا من الدول المدينة في حالة الإفلاس في مجال التمويل الدولي، يعتبر التخلف عن أداء أقساط الديون، بمثابة قنبلة موت اقتصاد أي دولة[2]، وبالتالي بات النظام ملزما باستعمال مختلف الوسائل المتاحة أمامه من أجل ضبط النسق الاجتماعي والسياسي، حفاظا على استمراريته، وهي الغاية التي تحققت بعد تصادم وصراع مع القوى المعارضة دام لعقود من الزمن، واستهدف هذا الصراع ممارسة الحريات العامة بمنعها وقمعها في الفضاءات العامة وحتى في بعض الفضاءات الخاصة أحيانا، ولقد صارت المبادئ الدستورية والأحكام القانونية نظرية بشكل خالص، كلما تعلق الأمر بكل قضية تضع الفرد مقابل السلطة المركزية[3].

لقد اتسمت هذه المرحلة بانغلاق الفضاء العمومي بسبب السلطوية والقمع والاستبداد، بالرغم من تواجد ترسانة قانونية وتشريعية مهمة، أهمها دسترة الحريات العامة في الدساتير المغربية لما بعد الاستقلال، إلا أن الصدام والصراع طغى على واقع علاقة الدولة بالمجتمع، وكان العنف الجمعي من سمات هذه الفترة التي تتميز بالمواجهة بين المعارضة والملكية، وتبادل العنف أي العنف والعنف المضاد كعنصر حاضر في معالجة جميع الانفلاتات الاجتماعية الحضرية السابقة، وأغلبها انتهت بالاعتقال وقمع الصحافة[4]، مما دفع الدولة إلى حصر مجالات الثقافة والسياسة التي تحاول تعبئة الرأي العام.

ويمكن استقراء هذا الواقع من خلال استحضار نموذجي مجلة "لماليف" – الرائدة على مستوى الكتابة الأدبية والتعبير الفني–، وجريدة "سولف"، الصادرتين سنة 1966، هذين العنصرين الأدبيين الذين استقطبا مجموعة من المثقفين كوسيلة للتعبير والرأي وآلية للاحتجاج، وتوجهت النخب المثقفة للكتابة الأدبية كفضاء للاحتجاج من أجل الهوية وحقوق الإنسان والحرية[5].

إذن، لا يمكن إغفال فكرة أساسية تتمثل في كون هذه الفترة مهمة في تاريخ مسار الحريات العامة بالمغرب، بسبب بروز مقاومة شديدة حول استعمال الفضاء العمومي واحتلاله، وبالرغم من هذه المقاومة عرفت هذه الفترة تأسيس مجموعة من النقابات

[1] عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية أسئلة الثابت والمتغير، تقديم إدريس بنسعيد، الناشر مقاربات للنشر والصناعة الثقافية، الطبعة 2017، ص55.

[2] هانك جونستون، الدول والحركات الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، الطبعة الأولى 2018، المركز القومي للترجمة، ص 23.

[3] عبد العزيز بناني، مرجع سابق، ص 180.

[4] عبد الرحمان رشيق، رغم تبنيها سلوك الحوار لازال الهاجس الأمني حاضرا في تعامل مع الاحتجاجات (حاورته لطيفة بوسعدن)، مجلة وجهة نظر العدد 19–20 ربيع وصيف 2003، ص 14.

[5] عز العرب لحكيم بناني، مرجع سابق، ص13.

والجمعيات التي خصصت حيزا من عملها للمشاكل السياسية لقضية الحريات الفردية والعامة سنة 1979[1]، وتندرج هذه الجمعيات ضمن الجيل الأول لحركة حقوق الإنسان التي نشأت في سياق خاص، أو بصيغة أخرى في عز الأزمة السياسية وفي جو يكتسي طابع المعارضة والقمع والحجز، كما لا يمكن فصل ما حققته حقوق الإنسان بالمغرب عن هذه الفترات التي شكلت إرهاصات أولية لتمرير فكرة بناء دولة الحق والقانون رغم انغلاق النسق السياسي على أي محاولة لإحداث التغيير، وبالرغم من تأزم الأوضاع السياسية إلا أن فلسفة "حقوق الإنسان" ظلت حاضرة في هذه الفترة بسبب استفادتها من تراكمية مهمة مرحلة الاستعمار.

وخلاصة القول، أنه بالرغم من وجود ترسانة قانونية تحث على ممارسة الحريات العامة، إلا أنها جردت من محتواها ونفذت وأولت حسب ما أفرزه السياق حيث كان القمع والمنع من تجليات هذه الفترة، وذلك بإغلاق الفضاء العام أمام ممارساتها حيث لا يمكن فصل البنية السياسية على البنية القانونية والواقعية لممارسة الحريات واحترام الحقوق، نظرا للتداخل بين الحقلين باعتبارهما عنصرين مترابطين يؤثر الأول على الثاني ويساهم في تكوينه على أي شكل يريد.

ثانيا: تقويض ممارسة حرية الاحتجاج وانغلاق الفضاء العمومي

اتفق أغلب الباحثين على وصف فترات ما بعد الاستقلال إلى حدود بداية التسعينيات، بزمن الانتفاضات، وهو أمر لا يمكن التشكيك في صحته كمعطى حتمي توضحه الكتابات التاريخية والسوسيو سياسية والحقوقية والقانونية بالمغرب، ووصفت هذه الفترة بزمن التمرد والانتفاضات وزمن العنف والمواجهة والصراع بين الدولة والمجتمع، حيث كانت حرية الاحتجاج في هذه الفترة غير مسموح بممارستها، إضافة إلى انغلاق الفضاءات العمومية، مما جعل التمرد أحد أهم الأشكال الاحتجاجية غير العقلانية السائدة في هذه الفترة، في مقابل تأزم الحريات العامة بما فيها حرية الاحتجاج، حيث لا يمكن اعتبار القوانين والتشريعات التي أصدرها النظام السياسي في هذه الفترة كافية لممارسة هذه الحرية، بل كانت مجرد نصوص تفتقد للإرادة السياسية في تفعيلها، وكان النظام صارما في تعامله مع كل من يحاول اختراق الفضاء العمومي بدافع الاحتجاج، ولعل مرد ذلك راجع إلى "الخوف" الذي كان يحكم المرحلة في ظل غياب تام للثقة بين الدولة والجماهير.

ولقد أُطلق على هذه الفترة "زمن الاستئناس الممنوع"، نظرا لما تحمله من أحداث تعبر عن التقييد والتضييق على ممارسة الحريات والحقوق عموما، وحرية التظاهر خصوصا، بالنظر لوضعية النظام السياسي والمعارضة في الفترات الموالية لاستقلال الدولة، واستمرت هذه الوضعية إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فكان النظام يعبر من خلال أفعاله عن سخطه تجاه الجمهور

[1] ويتعلق الأمر بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب هذه المنظمة التي تأسست سنة 1957، وجمعية المحامين المغاربة سنة 1970، والنقابة الوطنية للصحافة المغربية سنة 1963، ثم اللجنة الوطنية لمقاومة القمع التي بدأت سنة 1972، ثم حركة أسر المعتقلين السياسيين سنة 1972، وأيضا الجمعيات النسائية. وقد عرف هذا السياق المتوتر بروز مجموعة من الجمعيات الوطنية المدافعة على حقوق الإنسان، مثل العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان التي أسست سنة 1976، وإضافة إلى تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنة 1979.
_عبد العزيز بناني، مرجع سابق، ص 181 وما بعدها.

والاحتشاد، وتجاه كل الفضاءات التي مكن لها أن تخلق سيرورات التواصل الاجتماعي اليومي. وكأنما كان ينبغي قطع كل أشكال الألفة والاستئناس الاجتماعي[1].

وقد اتسمت ذات الفترة بالصراع والمواجهة بين المجتمع والدولة في زمن تغيرت فيه المطالب الاحتجاجية، والتي كانت فيما سبق في فترات الاستعمار ذات نزعة مقاومة من أجل الاستقلال، لكن بعد نيل الاستقلال مباشرة حمل الاحتجاج بالمغرب أوجها مختلفة ذات طبيعة صراعية من أجل السلطة، وهذا ما أدى إلى الزيادة في حدة التوتر والنزاع وعسكرة الفضاء العمومي أمام ممارسة حرية الاحتجاج، وبالتالي؛ تم اللجوء إلى التمرد كفعل من الأفعال الجماعية الذي فرضته الظرفية، حيث تنعكس محددات الصراع وتوترات الحقل السياسي سلبا على مجالات الحقوق والحريات العامة حيث ينظر إلى ممارسة هذه الحقوق بحرية كتهديد لاستمرارية النظام واستقرار الدولة، وكان الصراع حاضرا بقوة باعتباره عنصرا مميزا للأنساق الاجتماعية، بل إنه العنصر الحاسم في صياغة الثابت والمتغير[2].

لقد كان التاريخ السياسي المغربي حسب بعض المؤرخين يمتاز بعدم الاستقرار والعنف السياسي، ولم تتوقف ظواهر الشغب عن تجاوزها، ففي كل مرة يتم فيها تخفيف قبضة السلطة المركزية، تستيقظ الانتفاضات، هذه الظاهرة تدين بضرورتها جزئيا عند مفصل هيكلين: أحدهما اجتماعي ثقافي، محدد في الجماعية العمودية والآخر سياسي متجسد في هياكل وممارسة المخزن. وفشلت التكنولوجية السياسية لدولة ما بعد الرسوبية في دق ناقوس الموت للاضطراب السياسي المشاغب الذي استمر في حشد مجنديها حتى أوائل التسعينيات الماضي[3].

إن الدولة بموقفها المتمثل في إبطال تأثير الفضاءات العمومية، والتشجيع على انزواء الأسر في منازلها، وجعل الشارع مرادفا لانعدام الأخلاق[4]، ساهمت في صعود الانتفاض أو ما يمكن وصفه بالعصيان المدني كحق يقتصر على الدول غير الليبرالية، لأن دفاع المواطن عن حقه في هذه الدول "يتطلب منه انتهاك القانون، وقد يؤدي هذا التصرف أحيانا إلى عواقب غير محمودة كان بالإمكان تجنبها لو كانت تعرف وفق القانون"[5]، نظرا للتحولات التي شهدها النظام السياسي في هذه الفترة، باعتبار زمن ما بعد الاستقلال ليس هو زمن الاستعمار الذي اتخذت فيه المظاهرات والاحتجاجات مجالات دينية والمساجد والأضرحة والزوايا مجالات للممارسة[6]،

---

[1] عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سبحان، منتدى بدائل المغرب، ماي 2014، ص 18.

[2] خمليش عزيز، زمن ومجالات الانتفاضات المغربية، مجلة وجهة نظر 19-20 ربيع وصيف 2003، ص 29.

[3] Ben ahmed hougua , culture politique et action protestataire au Maroc: Incidences des facteures culturels sur la disposition à la protestation chez les Marocains (2001-2011) ,(Rabat: Université Mohammed 5-Agdal- thèse doctorat, 2018).

[4] خمليش عزيز، مرجع سابق، ص 16.

[5] ورد عند: عز العرب الحكيم بناني، العصيان المدني من مدخل فلسفة القانون، مؤلف جماعي: الفلسفة والمقاومة والإبداع، إشراف محمد محسن الزراعي، دار محمد علي للنشر صفاقس تونس، طبعة 2016، ص 77.

[6] خمليش عزيز، مرجع سابق، ص 29.

بل تجاوزت ذلك لتكون السلطة مجالا للاحتجاج إلى جانب الهوية الثقافية، فاقتحمت أطراف مختلفة هذه الموضوعات، وأنتجت الحقل والحقل المضاد والذي يتخذ شكل الاحتجاج والاحتجاج المضاد.

إن للدولة دورا مهما في حضور الأنساق المغلقة والأنساق المفتوحة، ولا يمكن الحديث عن فتح مجالات الحريات العامة إلا في ظل دولة منفتحة الأنساق والعكس صحيح: "إن الدولة الكلية والاحتوائية تعمل بمثابة عامل مؤثر في الطريقة التي تتطور بها الحركات الاحتجاجية، كما أن درجة الانفتاح النسبي للدولة على تحمل الاحتجاجات (التسامح مع الاحتجاجات) يعتبر شرطا ضروريا لظهور الحركات الاجتماعية، فإذا لم تسمح الدولة بأي مساحة للاحتجاج، فسوف لن يظهر شيء منه، فهو إما أن يختفي بسرعة أو يأخذ شكلا خارج ذخيرة الاحتجاج التي نعرفها"[1]، على حد قول "هانك جونستون". وبالفعل، هذا ما وقع في فترات تاريخية من المغرب الحديث فاتخذ الاحتجاج أشكالا من التمرد التي تتميز بسرعة زوالها، رغم أنها ذات وقع وأثر على النظام السياسي في إيصال المطالب وارتباك وتوتر الحقل السياسي.

وقد شهدت الحركات الاجتماعية تحولا مهما تزامنا مع ظهور احتجاج نقدي وايديولوجي تصادمي مع الدولة، حيث عملت هذه الأخيرة على تخويف وترهيب كل من حاول إرساء ثقافة جديدة، تهدف إلى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي السياق نفسه، اتخذ النظام آلية القمع والتضييق حلا بديلا للحفاظ على استمراريته. واضطهاد كل محاولة تخالف الثقافة السائدة والمحافظة، غير أن السياق رغم ما يعرفه من العنف والعنف المضاد، عرف ميلاد حركات اجتماعية ذات مطالب وتوجهات مختلفة، ذات طابع ديني، يساري، ليبرالي، وإن سلوك السلطة السياسية مع جميع الحركات الاحتجاجية الممكنة (الحركات اليسارية السرية، واحتجاجات الطلبة في الجامعات، واحتجاجات التنظيمات النقابية، والاضطرابات، وانتفاضات السكان) يرتكز على القوة، فالسلطة السياسية لم تكن تسمح بأية درجة من الاستقلالية أو هروب الحركات الاجتماعية، بما فيها المكون الاحتجاجي[2].

ساهمت مجموعة من الأحداث في تأجيج التوترات، نظرا لما خلفته مجموعة من السياسات كسياسة التقويم الهيكلي التي أدت إلى إنماء حدة الانتفاضات والتمردات نتيجة تأثر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بهذه السياسية التي أزمت الوضع، خصوصا في سنة 1981، بعد دعوة من النقابات إلى إضراب عام، وأدت هذه الاحتجاجات الاجتماعية إلى زعزعة المسؤولين السياسيين والرأي العام الوطني، بفعل نتائجها العنيفة والمميتة، إذ خلف التدخل العسكري مئات الضحايا[3]، وهكذا عرف المغرب عددا كبيرا من الانتفاضات التي بلغ عدد المعروف منها حسب "عبد العزيز خمليش" ما يتجاوز أربعمائة وخمسين انتفاضة[4].

[1] هانك جونستون، مرجع سابق، ص 50.

[2] عبد الرحيم منار السليمي، الحركات الاحتجاجية في المغرب المسار و المآل، مؤلف جماعي الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن)، تحرير عمر الشوبكي، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة ثانية أغسطس 2014، ص 144.

[3] عبد الرحمان رشيق، السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، مجلة عمران، المجلد 5 العدد 18، خريف 2016، ص 18.

[4] خمليش عزيز، زمن ومجالات الانتفاضات المغربية، مرجع سابق، ص 31.

اتسمت هذه المرحلة بالسلطوية والاستبداد لخوف النظام من فقدان زمام الأمور، خاصة أمام انبثاق صراعات سياسية واجتماعية وثقافية بتضارب الرؤى بين بناء الدولة والإيديولوجيات السائدة في المشهد العام آنذاك. أي أن جميع مقومات قمع حرية الاحتجاج كان نتيجة الخوف من انزلاقات أمنية. وذلك بفعل تراكمات عدة رافقت مجموعة من الانتفاضات والاحتجاجات التي شهدتها مناطق جغرافية بالمغرب، والتي اتخذت بداية اضمحلال العلاقة بين المجتمع والدولة.

لهذا يمكن تدارس محتوى التمرد في هذه الفترة التي تميزت بانغلاق الفضاء العمومي، على مستويات عدة أهمها: على مستوى تطبيق القانون: رغم وجود قوانين وتشريعات متطورة غير أن تطبيقها يتماشى مع ما يخدم النظام، واستقرار الدولة، كما طبقت مجموعة من القوانين التي وضعت في فترة الاستعمار كقانون "كل ما من شأنه"، كما أن التأويل الذي تتخذه فصول هذا القانون كلها تنطوي على فكرة مفادها القمع والمنع. وهناك أيضا غياب لاستحضار مبدأ التوازن والتوافق بين الحرية والسلطة. ولقد اكتسحت السلطة جميع المجالات والميادين، أما على مستوى السياسي: إن توتر السياق السياسي بين المؤيد والمعارض للنظام، وبروز اتجاهات ايديولوجية كل واحدة منها ترفض طرح الأخر ووجهة نظره، مما أدخل بعضها في صراع تجاوز ما هو ثقافي إلى إنتاج العنف المادي، على سبيل المثال ما عرفته الفصائل الطلابية، ثم أيضا صعود صراع ثقافي يصب في اتجاه "الهوية".

أما المستوى الثالث فيمكن ملاحظته من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات والأدبيات التي تطرقت للاحتجاج في هذه الفترة سواء بشكل مباشر وغير مباشر، فحاول رصد التحولات التي شهدتها هذه الفترة، في إطار مفاهيم التمرد والاحتقان والسخط فلا ذكر هناك بالمحتجين، بل المتمردين.

لكن بفعل التحولات التي شهدها المغرب تراجعت بشكل تدريجي هذه الانتفاضات وأصبح الاحتجاج بشكله المنظم والعقلاني يظهر في الفضاءات العمومية التي عرفت انفتاحها أمام ممارسة الحريات العامة عموما وحرية الاحتجاج خصوصا، وأضحى مفهوم التمرد يعرف تراجعا في سياقات زمنية لاحقة مرتبطة بوجود ملمح دولة الحق والقانون المبنية على الإنصاف والمصالحة، وإن تحقيق مأسسة المصالحة جاء نتيجة مطالب الاحتجاج الحقوقي التي تكمن من الوصول إلى مستوى الترسيم القانوني والتنظيمي لمعادلة تدمج بعدي الحقيقة (المصالحة)، وتجاوز المطالب السياسية الآنية، والتفكير في الماضي ليس لتأسيس مكاسب سياسية جديدة أو شرعية بديلة، ولكن كورش من أوراش الاشتغال الديمقراطي. ينطلق من أساس نقد ذاتي قصد وضع أرضية للمصالحة[1].

وعليه، يرتبط مفهوم "دولة القانون" بمفهوم الديمقراطية، وبكل ما تشير إليه من معان تتصل بحقوق الإنسان والمواطن. ولا شك في أن قياس نمو أي نظام سياسي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم إلا عبر قياس مدى ما وصل إليه هذا النظام في التزامه بهذه الحقوق[2].

[1] عبد الكريم عبد اللاوي، مرجع سابق ص 31.

[2] محمد هناد، النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار؟ المؤلف الجماعي: وعي المجتمع بذاته، مرجع سابق، ص 100.

المحور الثاني: التوجه نحو دولة الحق والقانون وأثارها على الفضاء العمومي

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن انبثاق فكرة بناء دولة الحق والقانون لدى النظام السياسي المغربي، جاءت نتيجة مجموعة من العوامل والأسباب والتحولات. حيث تعتبر مسألة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة من الإشكاليات المركزية والقضايا الكبرى التي على الدولة مراعاتها وإعادة النظر في واقعها.

ومن أجل تحقيق ذلك، عملت الدولة على إحداث مجموعة من التحولات والتغييرات بإحداث مؤسسات حقوقية وقضائية استشارية وضبطية، كمرحلة شكلت منعطفا في إنماء المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في الفضاء العمومي، مما جعلها توصف بالسلمية ومرحلة الانفتاح، بتراجع مستوى التوتر السياسي، وانخفاض في حدة العنف والعنف المضاد، كبداية لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع والعكس صحيح.

ويمكن ملاحظة هذا الأمر انطلاقا من اتجاهات الدولة في تحقيق الإنصاف والمصالحة، بواسطة تبني سياسة العدالة الانتقالية، كوجه من أوجه انفتاح النظام السياسي، مما أفضى إلى بروز الاحتجاج السلمي في الفضاء العمومي المغربي، وتغيير في بنية الأفعال الجماعية والتي أصبحت تكتسي طابع التنظيم عوض العفوية على مستويات عدة، أفرزتها الظرفية وساهمت فيها، برفع التضييق والتقييد على الحريات العامة عموما وحرية الاحتجاج في الفضاء العمومي ولو بشكل نسبي، وهكذا توجت هذه المرحلة بانتقال الأشكال الانتفاضية إلى الأشكال الاحتجاجية المنظمة بالقانون وبروز التظاهر السلمي.

أولا: العدالة الانتقالية ودمقرطة الفضاء العمومي

قطع المغرب أشواطا مهمة في ترسيخ دولة الحق والقانون والتوجه نحو تحقيق العيش المشترك، وبناء أسس عقد جديد بين الدولة والمجتمع، يعمل على احترام حقوق الإنسان وضمان الحريات العامة وحمايتها. وشكل حق الاحتجاج إحدى أهم الحقوق ذات علاقة بالسلطة والحقل السياسي، ولقد عرف هذا الحق مجموعة من الانتكاسات أضفت عليه طباع التمرد عوض التظاهر، ارتبط الأول بفترة الصراع بين فاعلين مجتمعيين، في مقابل، تحولات ملحوظة ساهمت ببروز التظاهر كشكل سلمي ومنظم في الفضاء العمومي المغربي، وأصبح الحديث عن انفتاح هذا الفضاء وسلميته مرتبطا بالتحول وانتقال الدولة وتوجهها إلى تعاقد اجتماعي مبني على الحق والقانون. مادام الهدف من تطبيق آليات العدالة الانتقالية هو السعي إلى الانتقال السلمي من مرحلة الاستبداد والتمزق الاجتماعي والحروب الأهلية والتمييز العنصري إلى دولة الحق والقانون[1]، واعتبرت هذه الفترة معبرا بين فترات السلطوية وفترات التوجه نحو الديمقراطية، ولهذا يميز الباحثون في المستوى المتعلق بالنظام السياسي بين الاتجاهات الداعمة للسلطوية بأطيافها الأيديولوجية والتنظيمية المختلفة (العسكرية، الدينية) وبين الاتجاهات السياسية التواقة إلى الديمقراطية[2].

[1] عز العرب لحكيم بناني، ثقافة الاحتجاج بين الفلسفة والقانون...، مرجع السابق، ص 174.

[2] بن أحمد حوكا، الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي: العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي، مجلة المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 458 أبريل 2017، ص 41.

حسب ما أوضحه المسار الذي خاضته الدولة المغربية والذي تطمح من خلاله إلى تحقيق توليف بين المجتمع والدولة وتجاوز الأزمات السياسية التي أنتجت التباعد والصراع، حيث ترى الدولة أن تجاوز هذه الوضعية العلائقية المرتبكة يتطلب اتخاذ تدابير كوسائل لاسترجاع الثقة إلى الفضاء السياسي المغربي، وتجاوز إخفاقات الماضي بالتأسيس لنسق سياسي واجتماعي، مغاير لما كان سائدا، وذلك بوضع مدخلات عديدة الهدف منها إنتاج مخرجات تليق بالفرد والمجتمع والسلطة، وذلك في اتجاه التفكير في أفق يكرس لدولة الحق والقانون.

لم تكن مسألة بناء دولة الحق والقانون بأمر هين، بل يتطلب ذلك توفر أسس ومرجعيات تقتضي مساءلة واقع حقوق الإنسان والحريات العامة، وإعادة النظر في وضعيتها وما تقتضيه من ضمانات تشريعية وقانونية ومؤسساتية لحماية ممارساتها، إضافة إلى وضع سياسات وآليات تدعم توجهات الدولة الحديثة، كما أن تفوق الدولة الرعاية على الدول الشمولية لم يكمن فعلا في منح الحماية الاجتماعية، وإنما في ضمان الحقوق في العمل الجماعي التي كانت تخول المحكومين أن يعارضوا الحاكمين بتصورهم لمفهوم النظام العادل[1]، بل إن التجربة المغربية اختلفت عن كثير من التجارب الإقليمية على اعتبار أنها تجسد الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام منفتح، وليس الانتقال من الحرب إلى السلام، كما شكل قمع الدولة المصدر الرئيس للانتهاكات. ولكنه لم يكن في الوقت نفسه تلقائيا[2]، وتحققت هذه التجربة في ظل استمرارية النظام الملكي على الرغم من تغيير بارز في سياسته وانحيازه لدينامية الإصلاح وحقوق الإنسان[3].

بعدما شهدت الدولة انتهاكات جسيمة مست بحقوق وحريات أفراد وجماعات شملت جميع الحقوق والحريات بما فيها حرية الرأي والتعبير وحرية الاحتجاج وحرية تأسيس الجمعيات، فإن نتائجها وصلت إلى درجة المساس بالحق في الحياة الذي انتهك في هذه الفترة، مما حملته مرحلة ما بعد الاستقلال إلى حدود التسعينيات من مواجهة دامية وعنيفة، غير أن تزامنها مع نهاية الحرب الباردة وما عرفته هذه المرحلة من تغيرات وتحولات عالمية وإقليمية بتزايد الاهتمام بقضايا الديمقراطية ودولة الحق والقانون، انخرط المغرب في هذه التحولات وفق عملية تأثير وتأثر بالسياق الدولي ثم بالسياق المحلي الذي يتجلى في بروز مجتمع مدني وطني يترافع من أجل " بناء دولة الحق والقانون"، واتجهت الدولة إلى وضع آليات وإطار مؤسساتي وسياسات عمومية في هذا المجال.وتعد العدالة الانتقالية من ضمن الأنظمة المعيارية المؤسسة للانتقال من نظام الصراع إلى نظام الحقوق والحريات، ومجتمع العيش المشترك[4].

وقصد تحقيق هذا المبتغى انطلق مسار العدالة الانتقالية بالمغرب في تسعينيات القرن الماضي، بالمطالبة من الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني، وتزايد الضغط الدولي الممارس على النظام من لدن هيئات ومنظمات حقوقية دولية، وتزايد اهتمام وسائل الإعلام

[1] الان سوبيو، الإنسان القانوني بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية، ترجمة عادل بن نصر، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2012، ص 267.

[2] نبيل زكاوي، مرجع سابق، ص 58.

[3] الحبيب بلكوش، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق الربيع العربي، مجلة سياسات عربية العدد 18، يناير 2016، ص 78.

[4] اسماعيل الجباري الكرفطي، العدالة الانتقالية السياسة، الصراع، الإنصاف، الطباعة والنشر سليكي أخوين طنجة، الطبعة الأولى يناير 2019، ص 7.

المغربية بوضعية حقوق الإنسان بالمغرب، وذلك قصد تحقيق عدالة انتقالية مبنية على المصالحة الوطنية، باعتبارها كمدخل لتحقيق وإنجاح الانتقال نحو الديمقراطية[1]، تزامنا مع وعي المؤسسة الملكية بالمخاطر التي يطرحها هذا الملف وعملت على إيجاد استراتيجية مضادة لتلك التي قدمت بها القوى الراديكالية والرامية إلى الكشف عن الحقيقة الكاملة والمساءلة الجنائية[2].

بناء على المقاربة الشمولية التي تتأسس حسب "مُحَمَّد ضريف": "على رؤية تذهب إلى تلازم المسألة الحقوقية والمسألة الديمقراطية، حيث لا يمكن أن تقوم دولة القانون واحترام حقوق الإنسان إلا بدمقرطة النظام السياسي القائم"[3]، إذ يعتبر البحث في الحقيقة القضائية وإصلاح الماضي والحد من الانفلات من العقاب وحماية الذاكرة كأفق مشترك، رهانات ترتبط بعملية الانتقال السياسي والحقوقي والمؤسساتي لمجتمع الصراع وما بعد الصراع[4]. وقد عملت الدولة على البحث عن حلول لتجاوز مخلفات ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، لهذا تم الرهان على العدالة الانتقالية كآلية سياسية اعتمدتها مجموعة من الدول لعقد مرحلة الصلح والمصالحة، لكونها ليست كمطلب قضائي عادي اكتسب صبغة دولية، وليست مجموعة مطالب حقوقية بل مجموعة من المقتضيات المعقدة التي يتكامل فيها المطلب القضائي بالتشريعي والسياسي، والحقوقي والإنساني. ويحيل مفهوم العدالة الانتقالية إلى سياسات واستراتيجيات دولية ووطنية لمواجهة الماضي، ومع ذلك، توجد مبررات وعوامل قوية لمواجهة كل أشكال الماضي السياسي العنيف في هذا المنظور[5].

واقترنت بداية رسم ملامح تحقيق المصالحة بالمغرب بزمن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تحديدا في تاريخ 8 مايو 1990 الذي ألقي فيه خطاب ملكي جاء فيه: "... لتبرير أسباب إحداث هذا المجلس إلى الرغبة في استكمال دولة القانون، ووضع حد للقيل والقال فيما يخص حقوق الإنسان، وإعطاء المواطنين الوسيلة القانونية والسريعة والجدية وذات الفعالية للدفاع عن حقوقهم كمواطنين إزاء الإدارة والسلطة والدولة نفسها"[6]، وشهدت هذه المرحلة أيضا إنشاء المحاكم الإدارية[7]، مما يزكي رغبة الدولة في بناء دولة الحق والقانون، نظرا لأهمية القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات.

---

[1] عبد الإله أمين، سؤال العدالة الانتقالية بالمغرب، مجلة النوافذ، العدد 41-42، شتنبر 2009، ص 52.

[2] نفس المرجع، ص 59.

[3] مُحَمَّد ضريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الإصلاحية، مؤلف جماعي: الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، تحرير يوسف مُحَمَّد الصواني، د.ريكاردو ريتيه لاريمونت، الناشر منتدى المعارف، الطبعة الأولى 2013، ص 194.

[4] إسماعيل الجباري الكرفطي، مرجع سابق، ص 7.

[5] عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، تقديم، هاني مجلي، الناشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة أطروحات جامعية، الطبعة 2013، ص 17 وما بعدها.

[6] المرجع نفسه، ص 42.

[7] للاستزادة أنظر:

_ سمير والقاضي، عشر سنوات من المحاكم الإدارية بالمغرب 1994-2004، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة مُحَمَّد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –أكدال، السنة الجامعية 2009-2010.

كما عملت الدولة على إحداث تغييرات تتجه نحو بناء دولة الحق والقانون، عن طريق التصفية التدريجية لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات وإصلاحات وتعديلات في مجالات مختلفة ذات دلالات قوية، كإلغاء ظهير " كل ما من شأنه" الذي يعود إلى المرحلة الاستعمارية، وإجراء تعديلات مست مجموعة من القوانين كالقانون الجنائي سنة 1991 وسنة 2002، وتعديل دستور 1992 ودستور 1996 وإصلاح مجموعة من المؤسسات الدستورية، إذ لا يمكن تصور دولة الحق والقانون بدون دستور، ذلك أن هذا الأخير هو الذي يحدد البنية السياسية للدولة، وكيفية التداول على السلطة[1].

إضافة إلى انفتاح المجتمع السياسي ونضجه استفادة من صراعات الماضي، وصولا إلى تجربة حكومة التناوب 1998، بتسلم المعارضة السابقة الحكومة[2]، والحديث عن مسلسل سياسي جديد لتدعيم الديمقراطية، وإصلاح مدونة الأسرة، وتمتع المرأة بمجموعة من الحقوق، وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة في نوفمبر 2003.

يعتبر تأسيس هذه الهيئة منعطفا أساسيا في تاريخ حقوق الإنسان بالمغرب، فبعد المجلس الاستشاري ولجنة الحقيقة، أحدثت هيئة الإنصاف والمصالحة من طرف الملك مُحَمَّد السادس كمؤسسة داعمة لحقوق الإنسان، وهيئة مستقلة للكشف عن حقيقة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومحاولتها اتخاذ إجراءات مهمة لإعادة الاعتبار وجبر الضرر للمعنيين بالأمر، ومعالجة ملفات عالقة لمعتقلين والاختفاء ألقسري وحفظ الذاكرة. وذلك لتعزيز صورة دولة الحق والقانون، وتوجه الدولة نحو احترام المنتظم الدولي باعتماد مقاربات توافقية لمقترب التحول السياسي وتغيير توجهات السلطة، وتوجه الدولة نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي، حيث تعتبر الحقوق والحريات السمات الأساسية لتمرينه وتحقيقه.

ويعد التقرير الذي أنجزته الهيئة حسب أحد الباحثين "منجزا مهما في باب إغناء مشروع العدالة الانتقالية وتطويره، في المغرب وفي العالم. ونحن لا نبالغ عندما نصفه بالمنجز المهم، ذلك أن أهميته في نظرنا تكمن في كونه يعد عنوانا كبيرا لخيارات وسياسات ومآزق، وهو في الآن نفسه، عنوان لأفق مفتوح على ممكنات عديدة"[3]. وفي سابقة من نوعها في المنطقة العربية، نظمت هيئة الإنصاف والمصالحة جلسات استماع علنية خاصة بالضحايا تابعها الرأي العام الوطني والدولي من خلال تغطية وسائل الإعلام[4]، ولقد ساهمت بعض مكاسب هذه الهيئة والإصلاحات التي عرفتها مرحلة حكومة التناوب التوافقي في تراجع الانفجارات السياسية في المجتمع المغربي، مما نتج عنه تقليص حدة الانتفاضات بشكل ملفت النظر، مما يمكن ملاحظته في الشوارع المغربية سنة2011[5]".

يلاحظ من خلال الانفتاح الذي شهده الحقل السياسي بالمغرب، مدى تأثيره على حرية الاحتجاج، وعلاقة بتراجع حدة العنف السياسي، وتحرر الفضاء العمومي، وكلها مؤشرات تدل على خوض المغرب لمسار بناء دولة الحق والقانون، التي ليست بحاجة

[1] أدريس برهون، مرجع سابق، ص 89.

[2] عبد الكريم عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 34.

[3] كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، مجلة سياسات عربية، العدد 5، نوفمبر 2013، ص 103.

[4] نبيل زكاوي، انحراف مسار ما بعد العدالة الانتقالية وهشاشة الانتقال الديمقراطي في المغرب، مجلة سياسة عربية، ع.47، نوفمبر 2020، ص60.

[5] كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 103.

إلى إطار قانوني فقط، بل بحاجة كذلك إلى إطار مؤسساتي يشكل ضمانة لهذه الحقوق، وليس هناك ضمانة أكبر من النظام السياسي الديمقراطي[1].

ويمكن القول، أن لهذه التحولات أثارا على حقوق الإنسان والحريات العامة، بما فيها الحق في الاحتجاج، هذا الحق الذي أصبح منذ ذلك الحين يدخل في تحولات ويعرف تغييرات، لامتثاله لقضايا كبرى وجد معقدة، بظهور فاعلين جدد واكتساب قضية حقوق الإنسان مكانة هامة تزامنا مع بروز مجتمع مدني يحوي طبقة متوسطة حسب السوسيولوجية المغربية "فاطمة المرنيسي". وسنعمل على إبراز أوجه التحول التي طالت الاحتجاج بالمغرب من خلال هذه المطابقة بين حرية الاحتجاج وبناء دولة الحق والقانون.

ثانيا: الاحتجاج السلمي في فضاء عمومي متحرر

إن الفضاء العمومي بالمغرب لم يكن في فترات تاريخية فضاء مشتركا أمنا يضم جميع الفئات، بل كان فضاء مغلقا أمام ممارسات الحريات العامة. وكان الصراع والمواجهة عنوان محطات تاريخية وبالأخص ما بعد الاستقلال إلى حدود بداية التسعينيات، لكن تغيرت هذه الرؤية في بداية التسعينيات بسبب مجموعة من العوامل والشروط التي كانت سببا في إعادة الدولة النظر في واقع حقوق الإنسان والحريات العامة عموما، وحرية الاحتجاج خصوصا، وتتجلى هذه العوامل في بروز خطاب يدعو إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون، وهذا ما يؤكده انتقال المجتمعات من منظومة القيم المتمركزة على أولوية الحاجات الفيزيولوجية كالبقاء والغذاء والأمن، إلى قيم التعبير عن الذات المتمركزة على الحاجيات السيكولوجية العليا، يرافقه انتقال سياسي من السلطوية إلى الديمقراطية الفعلية التي تراعي الحياة وحقوق الإنسان[2].

كما رافقت هذا السياق مجموعة من التحولات الاجتماعية التي أتاحت الفرص للمشاركة السياسية، وحسب أحد الباحثين "إن التفكير في السلطة السياسية والحديث عنها بشكل علني وبصوت مجهور أصبح أمرا عاديا، واعتياديا، وهو أحد المؤشرات الدالة على تنامي ثقافة اللاخوف في الخطابات واللغة اليومية المتداولة بين أفراد المجتمع، التي لا تكاد تخلو من الصيغ الدالة على انكسار هواجس الخوف والزيادة في الاهتمام بالحياة السياسية والشأن العام"[3].

واعتبرت مسألة احتلال الفضاء العمومي من دعائم بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، كما يمثل انغلاقه على مجتمع سلطوي واستبدادي، ونشير في هذا الإطار إلى ما ذهب إليه "كارل بوبر" أن "النقص في الحرية يؤدي إلى النقص في الديمقراطية، بطبيعة

---

[1] محمد ضريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الإصلاحية، مرجع سابق، ص 194.

[2] بن احمد حوكا، الجسد المستباح في الثقافة السياسية العربية: خصائص العلاقة بين الاستحواذ على الموارد والنزوع إلى اقتطاع الحياة، مجلة لباب العدد 7، أغسطس 2020، ص 76.

[3] مولود أمغار، خطابات المقاومة في الفضاء العام دراسة ميدانية للخطابات التي أنتجها نشطاء حركة 20 فبراير ما بين2011_2014، الناشر فضاء آدم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2019 -2020، ص 162.

الحال، والعكس يصح، فكلما زادت كمية الحرية، وكلما زادت ضمانات ممارستها بدون عوامل التآكل والتأثير الخارجية، كلما زادت نسبة الديمقراطية في عملية الاختيار[1].

تصنف حرية الاحتجاج الجماعي ضمن الحريات السياسية، هذه الحرية التي تعطي "لكل إنسان الحق في أن يعبر عن فكرة وأن يجمع الناس وأن يقول أهم أفكاره، وأن يعبر عن فكرة بالمحاضرات والخطب وبالنشر بالجرائد وبالصور وبالكاريكاتير إن اقتضى الحال والإذاعات، وكل يعبر عن هذه الحرية لا يقصد منه تعميم وحماية الناس من إذاية بعضهم، إن هو إلا خرق لحقوق الإنسان وخرق للحرية السياسية للإنسانية"[2]، وتختلف حريات التعبير الجماعية بعض الشيء فهي وإن كانت تقرر بالصفة الشخصية (أي الفرد بذاته ولكونه فردا). إلا أن ممارستها تستلزم تضافر الآخرين وإقدامهم على هذه الممارسة بمعنى أن الفرد لا يمكنه ممارسة هذه الحريات منفردا بذاته وإنما تحقق ممارستها في الوضع الذي تتجه فيه إرادة مجموعة من الأفراد إلى التضافر في القيم[3].

شهد المغرب في فترة التسعينيات تراجعا لظاهرة الانتفاضات، ولم تعد الدعوة إلى إضراب عام يفضي مباشرة إلى التمرد بل ظهر متغير جديد هو المطالبة بالحق في التواجد داخل الشارع العام، من قبل القوى الديمقراطية وطلب الإسلاميون بذلك فيما بعد[4]، ولقد عرفت هذه الفترة تحولا مهما في منطق الاحتجاج النقابي بالمغرب بانتقال وتحول الإضراب العام إلى إضراب ذي توجه سياسي بمعنى الكلمة انطلاقا من الإضراب العام سبتمبر 1990. وهو نموذج الإضراب السياسي بكامل المعنى حيث لم تمثل فيه المطالب الاقتصادية إلا مكانا ثانويا بالمقارنة مع الدوافع السياسية[5].

أدت عملية انفتاح النسق السياسي إلى إلغاء مجموعة من القوانين التي تؤثر على ممارسات الحريات العامة، أهمها إلغاء ظهير كل ما من شأنه 1935، فكان هذا الظهير يعطي للسلطات الإدارية الحق في تعطيل كل نشاط أو عمل تقوم به الجمعيات والأحزاب يرمي إلى المساس بمصالح المستعمر. تحت غطاء كل ما من شأنه أن يمس بالنظام العام، وعملت السلطات الإدارية بعد صدور ظهير الحريات العامة 1958 إلى تعديل ظهير 1935 بمقتضى ظهير 26 شتنبر 1969 وذلك بإحلال عبارة السلطة محل عبارة السلطة الفرنسية أو الشريفة والغرض من هذا الظهير معاقبة كل من المعارضين السياسيين بالحبس، بتكييف نشاطاتهم بأنها تهدف إلى المساس بالنظام العام[6].

---

[1] كارل بوبر، الحرية والديمقراطية، مرجع سابق، ص 14.

[2] حسن طارق، حقوق الإنسان أفقا للتفكير من تأصيل الحرية إلى مأزق الهوية، الناشر دار توبقال، الطبعة الأولى 2018، ص 40.

[3] عبد المنعم محفوظ، علاقة الفرد بالسلطة، الحريات العامة وضمانات ممارستها: دراسة مقارنة، المجلد الأول والثاني، الطبعة الأولى 1989، دار الهناء للطباعة، ص 145.

[4] عبد الرحمان رشيق، رغم تبنيها، سلوك الحوار لإزالة الهاجس الأمني، مرجع سابق، ص 39.

[5] عبد الغني أبو هاني، الحركات النقابية والاضطرابات الحضرية والصراعات، مجلة وجهة نظر العدد 19-20، ربيع وصيف 2003، ص 39.

[6] مصطفى اليعقوبي، الحريات العامة بالمغرب، مجلة المعيار، العدد 46 دجنبر، 2011، ص 107.

يمكن ملامسة براديكم تحول علاقة الدولة بالمجتمع، انطلاقا من واقع الحريات والحقوق، وواقع ممارساتها في الفضاء العمومي، ويتضح انطلاقا من فترة التسعينيات أن براديكم علاقة الدولة بالمجتمع تغيرت بعد أزمة وإخفاقات دامت لعقود من الزمن، كما أصبحت ملامح الصراع تتلاشى، مما له وقع بالغ على سلمية الفضاء العمومي وإتاحة استعماله.

واستفادت الممارسة الاحتجاجية من هذا التحول الذي جاء نتيجة الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسساتية التي عرفها المغرب، كمعايير تسعى إلى بناء دولة الحق والقانون، وتفعيل مقتضيات المواثيق والاتفاقيات الدولية، المطالبة باحترام حقوق الإنسان ومناهضة انتهاكها، وإن الاحتجاج سيعرف بداية مخالفة ومغايرة من حيث الأشكال والمطالب والممارسة، فقد قامت الديمقراطية كمبدأ لمحاربة السلطة، التي كانت تتمتع بها الطبقة الحاكمة، وما كانت تقوم به من اعتداءات على حقوق وحريات الأفراد والجماعات[1]، وهكذا إذن، يمكن استيعاب ما عرفته حرية الاحتجاج من تحول من الصراع إلى السلمية في احتلال الفضاء العمومي، ولا يمكن فهم هذا التحول الذي رسخ للتظاهر كشكل احتجاجي منظم بمعزل عن سياق الحقوق الحريات العامة، باعتبارها كلا منسجما يتأثر بعضها ببعض، كلها مظاهر تعكس بداية تكسير عملية التطويق التي أحكمتها السلطة على المجتمع في المراحل الماضية، كما نوضح التأثيرات التي مارسها تغيير مسار الأحداث الدولية في النظام السياسي المغربي[2].

لقد ساهم احتلال الفضاء العمومي في ممارسة الحقوق والحريات، وإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع، وعلاقة السلطة بأحزاب المصالحة، وهي بداية لإرهاصات العهد الجديد بدسترة مجموعة من الحقوق والمقتضيات ذات علاقة بالحريات العامة أهمها: تعزيز مبدأ فصل السلط، واستقلالية القضاء، إضافة إلى التوجه نحو مأسسة حقوق الإنسان بإنشاء مؤسسات استشارية في هذا الجانب، وإن التحول الذي شهده الحقل السياسي المغربي، بتراجع الصراع وتعزيز الحقوق والحريات لا يمكن الحديث عنها بشكل مطلق، مما أضحى سببا في تغيير خريطة الاحتجاجات بالمغرب، فأصبح الاحتجاج فاعلا أساسيا في رسم وهندسة السياسات العمومية تأثيرا وتأثرا فيها. وهذا ما يمكن تفسيره بالقول أن تغير شكل النظام السياسي، بفاعليه وقواعد لعبته وتوازناته، أثر في المنحى الجديد لأشكال الحركات الاحتجاجية[3].

وبالرغم من دينامية الحركات الاحتجاجية، لا يمكن الحديث عن القطيعة المطلقة مع مخلفات الماضي الذي يعيد إنتاج نفس المعايير في بعض الأحيان، لهذا السبب يعتبر تحديد ملامح ماضي الفعل الاحتجاجي المغربي معطى أساسي في فهم الثقافة الاحتجاجية عموما، وواقع حق التظاهر السلمي خصوصا، لأن أول ملاحظة تستدعي الانتباه عند التعرض للحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال تتجلى في كونها أخذت تتكرر في السنوات الأخيرة بوتيرة سريعة[4].

---

[1] ميمون خراط، القاضي الإداري وحماية الحقوق المدنية والسياسية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية 2019-2020، ص 248.

[2] منار سليمي، مرجع سابق، ص 140.

[3] المرجع نفسه، ص 145.

[4] عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، قدم له إدريس بنسعيد، دفاتر وجهة نظر، العدد 14، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص 55.

وشهد هذا السياق بروز مجموعة من الحركات الاجتماعية الجديدة في الفضاء العمومي المغربي، وتتميز هذه الحركات باختلاف مطالبها وتوجهاتها وأهدافها، تتوزع بين الحركات الحقوقية والحركات الثقافية وحركات ذات مطالب اجتماعية واقتصادية، وتتمثل هذه الحركات في حركة المعطلين وحركة حقوق الإنسان والحركات الثقافية وبالأخص الحركات المدافعة عن الثقافة الأمازيغية، إضافة إلى تحولات لحقت الحركات الاجتماعية بالمغرب، ويلاحظ هذا التحول في الأشكال الاحتجاجية والتعبيرات الاحتجاجية وتأطير وخبرة الفاعلين، ثم التنظيم الذي يعتبر عنصرا أساسيا في الحركات الاجتماعية، إضافة إلى الإبداع والابتكار في الأشكال الاحتجاجية، وعلى سبيل المثال طورت حركة المعطلين أساليب تظاهرها واحتجاجها من التظاهر السلمي والاعتصام والإضراب إلى حد التهديد بالانتحار الجماعي[1].

وعرف الاحتجاج تحولا من الاحتجاج السياسي إلى الاحتجاج الحقوقي، وظهرت إرهاصات الاحتجاج الاجتماعي كشكل مرتبط بمستوى السياسات العمومية، في ظل دورة تأثير وتأثر، إضافة إلى انتقال الاحتجاج من عفويته إلى مستويات من التنظيم، مما زاد من عدد الحركات الاحتجاجية، وذلك ببروز حركات اجتماعية جديدة.

كما انبثق بشكل واضح الاحتجاج الاجتماعي كشكل من الأشكال الاحتجاجية، التي ظهرت بسبب تحول المطالب الاحتجاجية التي تجاوزت النزاعات الاجتماعية الأفقية المرتبطة بالطبقات الاجتماعية فيما بينها، دفاعا عن مصالح ومطالب مادية، إلى الحركات الاجتماعية الجديدة طرحت قضايا تدار في الفضاءات المغلقة وتصنف ضمن الطابوهات والمسكوت عنه، وبرزت أشكال أخرى من الهيمنة الاجتماعية[2]، كما أن الأصوات الراديكالية المحظورة وجدت لنفسها مكانا في الفضاءات العامة والنقاشات العمومية[3]، فانتقل اليسار من العمل السري إلى الاحتجاج العلني، وتعتبر الاحتجاجات الإسلامية والأمازيغية من أبرز سمات التطورات السياسية والاجتماعية منذ العام 2000[4]، هذه التطورات التي تظهر من خلال الخطاب الموجه والاستراتيجية المعتمدة إضافة إلى المضمون والمطالب.

اعتبرت هذه الفترة نقطة فصل في الاحتجاج المغربي لأثارها على حاضره ومستقبله، ثم مساءلة ماضيه في الدولة السلطوية، وبنيته ونسقه في بداية التسعينيات التي شكلت فيها مآلات حقوق الإنسان جزءا كبيرا في النقاش العمومي، وبناء دولة الحق والقانون كأحد أهم مرتكزات النظام السياسي، وساهمت مجمل التحولات القانونية والسياسية والدستورية في تطور وتحول الفعل الاحتجاجي المغربي، كفعل لم يخرج من نطاق الدولة بشتى هياكلها والمجتمع لمختلف أجزائه والفرد بحركيته وديناميته، وسيتم هنا، تناول أثر التحول السياسي والحقوقي وعلاقته بالبنية القانونية في تطور الحركات الاجتماعية والفضاء العمومي بالمغرب.

[1] عبد الرحمان رشيق، رغم تبنيها سلوك الحوار لازال الهاجس الأمني حاضرا في تعامل الدولة مع الاحتجاجات، مرجع سابق، ص 33.

[2] عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، مرجع سابق، ص 32.

[3] مولود أمغار، مرجع سابق، ص 163.

[4] منار سليمي، مرجع سابق، ص 141.

خاتمة

يستخلص مما سبق، أن فهم سيرورة الحريات العامة والأوجه التي اتخذتها في الفضاء العمومي، والذي يعتبر انفتاحه ضرورة ملحة، تعد عملية أساسية في رصد مجموعة من الممارسات، وتفسير الأبعاد العلائقية والتقاطعية التي تجمع بين تطبيق القانون والنسق السياسي، إذ بالرغم من وجود ترسانة قانونية لتنظيم هذه الحريات فممارستها تحدد وفق طبيعة النسق. كما أن استمرارية الحركات الاحتجاجية بالمغرب، تتطلب استحضار علاقة الدولة بالمجتمع ومساهمتها إما في إنماء العنف في ظل تقويض الفضاءات العمومية أمام ممارسة الاحتجاجات والذي يتخذ أبعادا عنيفة غير منظمة تتسم بالفوضى، في إطار تضييق قانوني وانغلاق سياسي وغياب الثقة بين الطرفين، أو الانفتاح وما يرافقه من سلمية وعقلنة تنظيمية للحركات الاحتجاجية في الفضاء العمومي، وتراجع العنف، واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع في ظل تراجع السلطوية، والتوق إلى إرساء دولة الحق والقانون، المبنية على تعاقد تصالحي، والذي أعلنت عليه الدولة عن طريق المصالحة، ونهج سياسة العدالة الانتقالية.

وفي الأخير لا يمكن فهم شتى المقاربات المعتمدة من طرف الدولة في تدبير الحركات الاحتجاجية، واستيعاب ما عرفه الفضاء العمومي، دون إعادة النظر في سيرورة الاحتجاج فعلا وسلوكا في الفضاء العمومي المغربي، وذلك في كافة الحقول المعرفية سواء تعلق الأمر بالقانون أو علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا. كما أن السلطوية تظهر أيضا في تطبيق القانون وفي ممارسة الحريات العامة، ويلاحظ أيضا تراجعها في دمقرطة الفضاء العمومي، والتوازن بين ممارسة الحقوق والحفاظ على النظام العام، وبالتالي فإن هذا الرصد هو عبارة عن مدخل أساسي يفتح المجال لاستخلاص مجموعة من الدروس وتفكيك مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بالحركات الاحتجاجية والفضاء العمومي كمتغيرين أساسيين، ومعالجة نماذج من الحركات الاحتجاجية التي يشهدها مغرب اليوم.

لائحة المراجع

– مولود أمغار، خطابات المقاومة في الفضاء العام دراسة ميدانية للخطابات التي أنتجها نشطاء حركة 20 فبراير ما بين2011_2014، الناشر فضاء آدم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2019 -2020.

– اسماعيل الجباري الكرفطي، العدالة الانتقالية السياسة، الصراع، الإنصاف، الطباعة والنشر سليكي أخوين طنجة، الطبعة الأولى 2019.

– هانك جونستون، الدول والحركات الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2018.

– حسن طارق، حقوق الإنسان أفقا للتفكير من تأصيل الحرية إلى مأزق الهوية، الناشر دار توبقال، الطبعة الأولى 2018.

– عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية أسئلة الثابت والمتغير، تقديم إدريس بنسعيد، الناشر مقاربات للنشر والصناعة الثقافية، 2017.

– عز العرب الحكيم بناني، العصيان المدني من مدخل فلسفة القانون، مؤلف جماعي: الفلسفة والمقاومة والإبداع، إشراف مُحَّد محسن الزراعي، دار مُحَّد علي للنشر، صفاقس تونس، 2016.

– عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سبحان، منتدى بدائل المغرب، ماي 2014.

– عبد الرحيم منار السليمي، الحركات الاحتجاجية في المغرب المسار والمآل، مؤلف جماعي الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن)، تحرير عمر الشوبكي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية أغسطس 2014.

– عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، تقديم، هاني مجلي، الناشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة أطروحات جامعية، الطبعة 2013.

– مُحَّد ضريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الإصلاحية، مؤلف جماعي: الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، تحرير يوسف مُحَّد الصواني، د.ريكاردو ريتيه لاريمونت، الناشر منتدى المعارف، الطبعة الأولى 2013.

– الان سوبيو، الإنسان القانوني بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية، ترجمة عادل بن نصر، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2012.

– ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة مُحَّد بن الشيخ، مراجعة، عبد اللطيف حسني، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية، منشورات وجهة نظر، الطبعة الأولى 2011.

– كارل بوبر، الحرية والديمقراطية، ترجمة عقيل يوسف، مراجعة مُحَّد عبد الجبار الشبوط، الناشر مركز الحوار ترجمان، الكويت، الطبعة الأولى 2009.

– عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، قدم له إدريس بنسعيد، دفاتر وجهة نظر، العدد 14، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.

– ايمانويل كانط، مشروع السلام الدائم، ترجمة عثمان آمين، الناشر دار المدى، 2007.

– وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، مؤلف جماعي، إشراف عبد الله الحمودي، الناشر دار توبقال، 1998.

– عبد المنعم محفوظ، علاقة الفرد بالسلطة، الحريات العامة وضمانات ممارستها: دراسة مقارنة، المجلد الأول والثاني، دار الهناء للطباعة، الطبعة الأولى 1989.

الأطروحات:

– ميمون خراط، القاضي الإداري وحماية الحقوق المدنية والسياسية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مُحَمَّد الأول وجدة، السنة الجامعية 2019-2020.

– سمير والقاضي، عشر سنوات من المحاكم الإدارية بالمغرب 1994-2004، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة مُحَمَّد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –أكدال، السنة الجامعية 2009-2010.

– إدريس برهون، إشكالية دولة الحق والقانون في المغرب، أطروحة دكتوراه في شعبة القانون العام، جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق- الدار البيضاء، السنة الجامعية 1999-2000.

المقالات:

– بن احمد حوكا، الجسد المستباح في الثقافة السياسية العربية: خصائص العلاقة بين الاستحواذ على الموارد والنزوع إلى اقتطاع الحياة، مجلة لباب العدد 7، أغسطس 2020.

– نبيل زكاوي، انحراف مسار ما بعد العدالة الانتقالية وهشاشة الانتقال الديمقراطي في المغرب، مجلة سياسة عربية، العدد 47، نوفمبر 2020.

– عبد الرحمان رشيق، السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، مجلة عمران، المجلد 5 العدد 18، خريف 2016.

– الحبيب بلكوش، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016.

– كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، مجلة سياسات عربية، العدد 5، نوفمبر 2013.

– عبد الإله أمين، سؤال العدالة الانتقالية بالمغرب، مجلة النوافذ، العدد 41-42، شتنبر 2009.

– خمليش عزيز، زمن ومجالات الانتفاضات المغربية، مجلة وجهة نظر، العددين 19-20، ربيع وصيف 2003.

– عبد الرحمان رشيق، رغم تبنيها سلوك الحوار لازال الهاجس الأمني حاضرا في تعامل مع الاحتجاجات (حاورته لطيفة بوسعدن)، مجلة وجهة نظر، العدد 19-20، ربيع وصيف 2003.

المراجع باللغات الأجنبية:

– Ben ahmed hougua , culture politique et action protestataire au Maroc: Incidences des facteures culturels sur la disposition à la protestation chez les Marocains (2001-2011) ,(Rabat: Université Mohammed 5-Agdal- thèse doctorat, 2018).

– Jurgen Habermas, De L'éthique de la discussion, Tr. Mark Hunyadi, Les éditions du Cerf ,1992, paris.